

آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الإسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة (تنفيذي - غير تنفيذي - مستقل)
الأستاذ / شريف أحمد محمد السيد الأخضر	رئيس مجلس الإدارة	لايم فست	غير تنفيذي
الدكتور / طارق جلال شوقي أحمد	عضو مجلس الإدارة	بارتنرز للرعاية الصحية	غير تنفيذي
الأستاذ / أحمد سعد الدين عبده أبو هندية	عضو مجلس الإدارة	ش.ذ.م.م.	غير تنفيذي
الأستاذة / داليا السيد محمد المنسي الشال	عضو مجلس الإدارة		غير تنفيذي
الأستاذ / هشام سعد مكاي	عضو مجلس الإدارة		غير تنفيذي
شركة لايم فست بارتنرز للرعاية الصحية ش.ذ.م.م.	عضو مجلس الإدارة		غير تنفيذي
الأستاذ / محمد محمود محمد عبد المحسن	نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة تواصل هولدنجز للاستثمارات المالية	غير تنفيذي
الدكتور / علاء الدين عبد المجيد مسعود	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب		تنفيذي
الأستاذ / أنس محمد محمد أمين	عضو مجلس الإدارة		غير تنفيذي
الدكتور / خالد عبد العزيز محمد حجازي	عضو مجلس الإدارة	عن نفسه	مستقل
الأستاذ / أيمن حامد عبد الغفار قنديل	عضو مجلس الإدارة	عن نفسه	مستقل

المديرين التنفيذيين الداخليين بالشركة:

الإسم	الوظيفة	نسبة المساهمة	الكود الموحد
أ.د / علاء الدين عبد المجيد محمد	عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب	0.029%	1246860
إ.د / أحمد عبد الحميد محمد سالم	المدير الفني	-	-
أ / عادل فهمي عثمان محمد	مدير علاقات المستثمرين	0.091%	1603390

علاقات المستثمرين:

مدير علاقات المستثمرين	أ / عادل فهمي عثمان محمد
عنوان المركز الرئيسي	طريق 14 مايو - سموحة - الإسكندرية
أرقام التليفونات	01005118123
الموقع الإلكتروني	WWW.ANMCHOSP.COM
البريد الإلكتروني	Adel_Othman40@yahoo.com



مراقب حسابات الشركة:

المهنة	الإسم	رقم القيد	العنوان	رقم التليفون
مراقب الحسابات	بيكر تيلي وحيد الدين عبد الغفار مجاهد	س.م.م. رقم 2343	س 61 قطعة 11 - الشطر العاشر - أمام كارفور المعادي زهراء المعادي - القاهرة	محمول 10131323334 فاكس 02/23101030
تعيين مراقب الحسابات	قرار جمعية عامة عادية بتاريخ 21 إبريل 2022 بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقب حسابات.			
مراقب ثان الحسابات	مكتب حازم حسن (KPMG) هانى سليم الشريك بالمكتب	س.م.م. رقم 15	القرية الذكية - مبنى 105 شارع 2 الكيلو 28 طريق مصر إسكندرية الصحراوى الجيزة	02/ 35375005 فاكس 02 / 35373537
تعيين مراقب الحسابات	قرار جمعية عامة عادية بالإجماع بتاريخ 13 نوفمبر 2022 بتعيين الأستاذ/ هانى سليم الشريك بمكتب حازم حسن (KPMG) ممثل عن مكتب حازم حسن (KPMG) كمراقب حسابات ثان للشركة.			

تاريخ القيد بالبورصة المصرية :

- بتاريخ 1988/11/3 وافقت لجنة البورصة المصرية على قيد أسهم الشركة باسم شركة الإسكندرية للخدمات الطبية براس مال مصدر قدرة 5 مليون جنيه موزع على 50 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 100 جنيه للسهم الواحد (مدفوع بالكامل) بالجدول المؤقت وذلك وفقاً للناحة العامة للبورصات الصادرة بالقانون 161 لسنة 1957 و تعديلاته .
- و اعتباراً من 1994/4/1 تم إدراج أسهم الشركة بالجدول غير الرسمي كمرحلة إنتقالية تنفيذاً لقواعد القيد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال .
- وبتاريخ 1996/8/5 وافقت لجنة البورصة المصرية على شطب قيد أسهم الشركة من الجدول غير الرسمي وذلك اعتباراً من 1996/8/7.
- و بتاريخ 1999/9/15 وافقت لجنة قيد الأوراق المالية على قيد أسهم الشركة باسم شركة الإسكندرية للخدمات الطبية (مركز الإسكندرية الطبي) براس مال مصدر قدرة 7 مليون جنيه موزع على 140 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 50 جنيه للسهم الواحد (مدفوع بالكامل) ممثل في ثلاثة إصدارات بالجدول غير الرسمي رقم (1).
وذلك طبقاً للبند (ب) من المادة (16) من القانون 95 لسنة 1992 و قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 1998/2/23 .
- وإعتباراً من 2002/8/1 تم إدراج أسهم الشركة في الجداول الإنتقالية و ذلك لحين توفيق أوضاع قيدها و وفقاً لقواعد قيد و إستمرار قيد و شطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 30 في 2002/6/18 .
- وبتاريخ 2003/3/5 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على الآتى :-
أولاً : تعديل القيمة الاسمية للسهم من 50 جنيه إلى 10 جنيه .
ثانياً : توفيق أوضاع قيد أسهم الشركة برأس مال مصدر قدرة 7 مليون جنيه موزع على 700 ألف سهم قيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد (مدفوع بالكامل) ممثل في ثلاثة إصدارات بالجدول غير الرسمي رقم (2) و ذلك طبقاً لقواعد القيد و إستمرار قيد و شطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 30 في 2002/6/18 و تعديلاتها و الإجراءات التنفيذية الصادر بها قرار مجلس إدارة البورصة في 2002/7/24 و المعمول بهما اعتباراً من 2002/8/1 .
- وبتاريخ 2006/12/13 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 10 مليون جنيه إلى 14 مليون جنيه بزيادة قدرها 4 مليون جنيه موزعة على 400 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد (الإصدار السادس) بالجدول غير الرسمي (2) و الزيادة ممولة نقداً بحق إكتتاب لقدامى المساهمين .
- وبتاريخ 2009/7/15 و بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2009 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة تعديل أسم الشركة من شركة الإسكندرية للخدمات الطبية (مركز الإسكندرية الطبي) إلى شركة الإسكندرية للخدمات الطبية (المركز الطبي الجديد - الإسكندرية) (Alexandria New Medical Center).
- وبتاريخ 2009/8/19 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 14 مليون جنيه إلى 20 مليون جنيه بزيادة قدرها 6 مليون جنيه موزعة على 600 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد (الإصدار السابع) بجدول قيد الأوراق المالية " أسهم " و الزيادة ممولة بالكامل من الإحتياطي العام الظاهر بالمركز المالى للشركة فى 2008/12/31 .
- وبتاريخ 2009/10/15 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على توفيق أوضاع قيد أسهم الشركة برأس مال مصدر قدرة 20 مليون جنيه موزعة على 2 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد ممثلاً فى سبعة إصدارات بجدول قيد الأوراق المالية المصرية " أسهم " (مدفوع بالكامل) .
- وبتاريخ 2011/8/16 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 20 مليون جنيه إلى 22 مليون جنيه بزيادة قدرها 2 مليون جنيه موزعة على 200 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد (الإصدار الثامن) بجدول قيد الأوراق المالية المصرية " أسهم " و الزيادة ممولة من نصيب المساهمين فى الأرباح (أسهم مجانية) وفقاً للقوائم المالية للشركة فى 2010/12/31 .
- وبتاريخ 2012/12/06 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 22 مليون جنيه إلى 24.20 مليون جنيه بزيادة قدرها 2.2 مليون جنيه موزعة على 220 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد (الإصدار التاسع) بجدول قيد الأوراق المالية " أسهم " و الزيادة ممولة من نصيب المساهمين فى الأرباح (أسهم مجانية) وفقاً للقوائم المالية للشركة فى 2011/12/31 .
- وبتاريخ 2014/10/01 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 24.20 مليون جنيه

- إلى 48.4 مليون جنيه بزيادة قدرها 24.20 مليون جنيه موزعة على 2.420 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10 جنيه للسهم الواحد مدفوع بالكامل بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم) والزيادة مسددة بالكامل نقداً بحق إكتتاب لقدامى المساهمين.
- وبتاريخ 2014/12/17 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية لسهم الشركة من 10 جنيه إلى 8 جنيه مع بقاء رأس مال الشركة المصدر كما هو 48.4 مليون جنيه ليصبح موزعاً على 6.050 مليون سهم بقيمة اسمية (بعد التعديل) قدرها 8 جنيه مصري للسهم الواحد بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم) لتوفيق أوضاع قيد أسهم الشركة.
 - وذلك طبقاً للمادة رقم (56) من الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (11) لسنة 2014 بتاريخ 2014/1/22 والمعمول بها إعتباراً من 2014/02/01 والإجراءات التنفيذية لها الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة البورصة المصرية بتاريخ 2014/02/11.
 - وبتاريخ 2016/06/15 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 48.4 مليون جنيه إلى 53.240 مليون جنيه بزيادة قدرها 4.840 مليون جنيه موزعة على 605 ألف سهم بقيمة اسمية قدرها 8 جنيه للسهم الواحد بجدول قيد الأوراق المالية المصرية " أسهم " والزيادة ممولة من نصيب المساهمين في الأرباح (أسهم مجانية) وفقاً للقوائم المالية للشركة في 2015/12/31.
 - وبتاريخ 2017/06/07 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على ما يلي: -
أولاً: قيد زيادة رأس المال المرخص به للشركة من 70 مليون جنيه إلى 200 مليون جنيه.
ثانياً: قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع للشركة من 53.240 مليون جنيه إلى 58.564 مليون جنيه بزيادة قدرها 5.324 مليون جنيه موزعة على 665.5 ألف سهم مجاني بقيمة اسمية قدرها 8 جنيه للسهم الواحد بجدول قيد الأوراق المالية المصرية " أسهم " والزيادة ممولة من نصيب المساهمين في الأرباح (أسهم مجانية) وفقاً للقوائم المالية للشركة في 2016/12/31.
 - وبتاريخ 2018/01/10 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 58.564 مليون جنيه مصري إلى 99.558.800 مليون جنيه بزيادة نقدية قدرها 40.994.800 مليون جنيه موزعة على 5.124.350 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 8 جنيه للسهم الواحد مدفوع بالكامل بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم) والزيادة مسددة بالكامل نقداً بحق إكتتاب لقدامى المساهمين.
 - وبتاريخ 2018/7/12 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 99558800 جنيه إلى 105415200 جنيه بزيادة قدرها 5856400 جنيه موزعة على عدد 732050 سهم مجاني بقيمة اسمية 8 جنيه للسهم الواحد مسددة بالكامل تمويلاً من حصة المساهمين في توزيعات الأرباح عن عام 2017/12/31 (الإصدار الرابع عشر) وذلك بواقع (0.05882352941) سهم لكل واحد سهم أصلى قبل الزيادة.
 - وبتاريخ 2020/9/2 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 105.415.200 جنيه إلى 114.199.800 جنيه بزيادة قدرها 8.784.600 جنيه موزعة على عدد 1.098.075 سهم مجاني بقيمة اسمية 8 جنيه للسهم الواحد مسددة بالكامل تمويلاً من حصة المساهمين في توزيعات الأرباح عن عام 2019/12/31 (الإصدار الخامس عشر) وذلك بواقع (0.0833333333) سهم لكل واحد سهم أصلى قبل الزيادة.
 - وبتاريخ 2021/8/18 قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدر من 114.199.800 جنيه إلى 124.581.600 جنيه بزيادة قدرها 10.381.800 جنيه مصري (بواقع (0.0909090909) سهم مجاني لكل سهم أصلى قبل الزيادة) موزعة على عدد 1.297.725 سهم بالقيمة الاسمية البالغة 8 جنيه للسهم الواحد تمويلاً من نصيب المساهمين في الأرباح وفقاً للمركز المالي المنتهى في 2020/12/31 (الإصدار السادس عشر) بجدول قيد الأوراق المالية المصرية " أسهم " .

اجتماعات مجلس الإدارة :

عدد مرات انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام عدد (9) إجتماعات.

لجنة المراجعة :

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

م	إسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الانتحاق
1	الدكتور / خالد عبد العزيز محمد حجازي	(غير تنفيذي)	رئيس	2022/11/13
2	الأستاذ / أيمن حامد عبد الغفار قنديل	غير تنفيذي	عضو	2022/11/13
3	الأستاذ / هشام سعد مكاوي	غير تنفيذي	عضو	2022/11/13
4	الأستاذة / داليا السيد محمد المنسي الشال	ذوى الخبرة	عضو	2022/11/13
5	الأستاذ / محمد محمود محمد عبد المحسن	غير تنفيذي	عضو	2022/11/13

الأستاذ / هيثم السعيد مقررًا

❖ أحكام عامة بلجنة المراجعة

المادة (1) دورية إنعقاد إجتماعات اللجنة :

* تعقد اللجنة بدعوة من رئيسها إجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأقل على أن يحضر مراقب الحسابات إجتماعات اللجنة التى تناقش فيها تقريره عن القوائم المالية ربع السنوية و كذلك عند مناقشة تقريره عن الميزانية و الحسابات الختامية للشركة قبل العرض على مجلس الإدارة .
* للجنة ان تستعين فى عملها بمن تراه و يعرض رئيس اللجنة محاضر إجتماعاتها و توصياتها على مجلس الإدارة ليتخذ ما يراه بشأنها .

المادة (2) حضور إجتماعات اللجنة :

يدعى إلى حضور إجتماعات اللجنة مدير إدارة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى من ترى اللجنة دعوته من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين دون أن يكون لهم صوت معدود .

المادة (3) مكان إنعقاد إجتماعات اللجنة :

تعقد اللجنة إجتماعاتها بمقر الشركة الرئيسى كما يجوز ان تعقد إجتماعاتها خارج مقر الشركة إذا إقتضت الضرورة ذلك أو من خلال الفيديو كونفراس كول و بناء على طلب رئيس اللجنة .

المادة (4) الأمانة الفنية للجنة :

* يتولى مدير إدارة المراجعة الداخلية الأمانة الفنية للجنة و التى تتولى الإعداد لإجتماعات اللجنة و تجهيز الموضوعات التى ستعرض عليها و عرض جدول الأعمال على السيد رئيس اللجنة للموافقة على ما يرى إدراجه و توزيعه على أعضاء اللجنة قبل موعد إنعقاد اللجنة بوقت مناسب لا يقل عن خمسة أيام عمل .
* كما تتولى الأمانة الفنية إعداد محاضر إجتماعات اللجنة و حفظها و إبلاغ قرارات و توجيهات و توصيات اللجنة لرئيس مجلس الإدارة و كذلك متابعة تنفيذ قرارات و توجيهات و توصيات اللجنة بالنسبة للموضوعات التى تعرض عليها و موافاة اللجنة بما تم إتخاذها فى شأن هذه القرارات و التوجيهات و التوصيات من قبل الجهات المعنية بالشركة و ذلك بعد إقرارها من مجلس الإدارة .

❖ مهام وإختصاصات ومسئوليات اللجنة :

تتولى اللجنة الإضطلاع بالمهام التالية :

المادة (5) فى مجال تنظيم عمل اللجنة :

* مراجعة و تحديث لائحة العمل باللجنة The committees Charter or Terms of Reference عند الضرورة و إعتماها من مجلس الإدارة و ذلك خلال الربع الأول من كل عام .
* التنسيق بين مهام إدارة المراجعة الداخلية و مراقب الحسابات و التأكد من عدم وجود قيود تعوق الإتصال بين مدير إدارة المراجعة الداخلية و مراقب الحسابات و كل من مجلس الإدارة و لجنة المراجعة .
* الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة و كذلك على محاضر اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة و التأكد من تنفيذ كافة القرارات المتخذة .

المادة (6) فى مجال التقارير المالية :

الإطلاع على البيانات المالية و الإيضاحات المعدة للنشر و التأكد من إتساقها مع بيانات القوائم المالية و قواعد النشر الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية و للجنة أن تطلب كافة الإيضاحات و البيانات و المستندات و عقد المناقشات مع المسؤولين المختصين و مراقب الحسابات و التى تمكنها من تقديم توصياتها للجنس .
دراسة المراكز المالية الدورية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لإعتماها .
التعرف من مراقب الحسابات على إهتماماته و ملاحظاته الخاصة فى مجال إعداد التقارير المالية و خلافه .
التأكد من تنفيذ و تطبيق و مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة و التغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة و ذلك من خلال التقارير الصادرة من مراقب الحسابات و المدير المالى و مدير إدارة المراجعة الداخلية .
دراسة و متابعة الموازنات التخطيطية و القوائم الختامية تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة .
فحص الإجراءات التى تتبع فى إعداد و مراجعة نشرات الطرح العام و الخاص للأوراق المالية .

المادة (7) فى مجال المراجعة الخارجية :

1. تقييم أداء مراقب الحسابات و النظر فى كفاءة مراجعته ومناقشة برنامج المراجعة المقدم منه و الموافقة عليها .
2. دراسة النقاط التالية ومناقشتها مع المسؤولين المختصين و مراقب الحسابات بعد إنتهاء مراجعته الدورية:
A. القوائم المالية الدورية للشركة .
B. مدى الإلتزام عند إعداد القوائم المالية بقواعد إعداد و نصوير القوائم المالية المنصوص عليها قانوناً.
C. ملاحظات مراقب الحسابات الواردة بتقريره على القوائم المالية و إبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة .
D. التعديلات المطلوب إجراؤها نتيجة للمراجعة .
3. إسنعراض و مراجعة تقرير مراقب الحسابات النهائى و خطاب الإدارة مع ما ورد بالتقرير الأولى و عرض أية إختلافات بينهما على مجلس الإدارة .
4. دراسة الملاحظات الواردة بأية تقارير ترد من الجهات الإدارية أو الرقابية الأخرى و عرض هذه التقارير على مجلس الإدارة مشفوعة برأى اللجنة و توصياتها بالنسبة لأية مخالفات أو موضوعات معلقة .

المادة (8) فى مجال الرقابة الداخلية :

1. دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية الموضوعة و للجنة أن تستعين بمن تراه من متخصصين و خبراء فى هذا المجال و لإبداء التوصيات و المشورة اللازمة .
2. مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية للإلتزام بالمعايير و الضوابط الرقابية التى تضعها الجهات الإدارية أو الرقابية الخارجية و التحقق من إتخاذ إدارة الشركة للإجراءات التصحيحية فى حالة مخالفتها .
3. عمل الإختبارات التى تراها اللجنة لازمة للإطمئنان على سلامة الإجراءات المتبعة من جانب إدارة المراجعة الداخلية طبقاً لمعايير المراجعة الداخلية لكل نوع من أنواع النشاط .
4. تقديم إقتراح بشأن تعيين مراقب الحسابات و المستشار الضريبى .
5. دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على أعمال الرقابة الداخلية .

المادة (9) فى مجال المراجعة الداخلية :

1. الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية من الناحية الفنية و التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو تغيير أو نقل أو إقالة أو تجديد التعاقد مع مديرها و كذلك إبداء الرأى فى إحتياج و مواصفات تعيين العاملين بها للتأكد من إستيفاء المتطلبات الفنية و الإدارية للوظيفة .
2. عدم نقل أو نذب أو إغارة أى من العاملين بإدارة المراجعة الداخلية أو إشتراكهم فى أية لجان خارجة عن مهام تلك الإدارة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة لتفادى الإخلال ببرامج المراجعة الموضوعة و لتحقيق مزيد من الإستقلالية .
3. مراجعة خطط المراجعة السنوية و إقرارها ودراسة التغيرات المطلوبة فى هذه الخطط للتأكد من كفاءتها و مدى مناسبتها و كذلك متابعة تنفيذها عن طريق التقارير التى يقدمها مديرها .
4. دراسة المعوقات التى تواجه عمليات المراجعة الداخلية بما فى ذلك أية عوائق تتعلق بالحصول على المعلومات المطلوبة.
5. مناقشة التقارير الخاصة بالمراجعة الداخلية على أن تتضمن هذه التقارير عرضاً لأهم شكاوى العملاء خصوصاً تلك التى تمس سياسات و إجراءات العمل بالشركة و ما إتخذ بشأنها و كذلك دراسة الملاحظات الهامة التى أسفرت عنها أعمال المراجعة الداخلية .

❖ أحكام ختامية

المادة (10) التقرير عن أعمال اللجنة :

تعد اللجنة تقريراً عن أعمالها و توصياتها يقدم إلى مجلس الإدارة .

المادة (11):

يعمل فيما لم يرد به نص فى هذه اللائحة بأحكام القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية و أية تعليمات أخرى صادرة من الجهات الإدارية و الرقابية ذات العلاقة بعمل اللجنة و إختصاصاتها .

المادة (12):

يعمل بأحكام هذه اللائحة إعتباراً من تاريخ إعتقاد مجلس الإدارة لها .

• أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة . هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها . هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية .	3 نعم لا
--	----------------

مساهمة الشركة خلال العام فى تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

- أ . لقد كان لجائحة كورونا آثار هامة على النواحي الصحية و الاقتصادية فى مصر و كافة دول العالم مما استدعى أن يتم حشد كافة الإمكانيات الطبية من أجل مواجهة تلك الجائحة ومن أهم ماتم من إجراءات :-
- ❖ الإهتمام بإتباع الإجراءات الإحترازية و تنفيذ كافة تعليمات الدولة فى ذلك من خلال إرتداء الكمامات و إستخدام المطهرات و التنبيه و التدريب على غسيل الأيدي بالطريقة الصحيحة .
 - ❖ التعاون مع الدولة عندما زادت الحالات و ذلك بعمل منطقة للفرز بالطوارئ و مسارات خاصة و كذلك منطقة للعزل و عناية عزل و قد تم التشديد على ذلك فى كافة المستشفيات .
 - ❖ إستقبال حالات الكورونا و علاجها بأسعار مقبولة و عدم المغالاة فى ذلك .
- كما أنه و مراعاة للبعد الإجتماعى للمواطنين لم تقم المستشفى بإنهاء عمل أى من الموظفين أو تخفيض مرتباتهم على الرغم من إنخفاض الإيراد الناتج عن التشغيل الطبى و إرتفاع تكاليف كافة مدخلات الخدمة .
- ب . مازالت المستشفى تقوم بإستقبال مرضى قوائم الإنتظار لإجراء القسطرة القلبية التشخيصية و العلاجية و كذلك جراحة القلب .
- ج . تم إستكمال محاضرات الجودة و التدريب على متطلبات التسجيل و الإعتماد بالتأمين الصحى الشامل الجديد .
- د . القيام بالمشاركة فى تدريب و تأهيل الشباب للعمل كمساعدين للخدمات الصحية و توفير فرص عمل لهم .
- هـ . الإستمرار فى توفير الخدمات الغير متاحة بالقطاع الخاص بالإسكندرية من خلال إنشاء وحدة للمسح الذرى و الجاما كاميرا تتبع قسم الأورام .
- و. الإهتمام بنشر الوعي الصحى والوقاية من جانحة كورونا من خلال التدريب بوحدة مكافحة العدوى و توزيع الإرشادات الخاصة بذلك للمرضى و العاملين و كذلك الإشتراك فى البرامج التليفزيونية .
- ز. الإشتراك فى كافة التجمعات الطبية مثل غرفة مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص بإتحاد الصناعات و لجنة الصحة بالغرفة التجارية .

بنود أخرى

• أرباح المساهمين عن العام المالى المنتهى فى 31 ديسمبر 2021:

إقترح مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقد فى 2022 / 4 / 23 توزيع نصيب المساهمين فى أرباح العام المالى المنتهى فى 31 ديسمبر 2021 نقدى وقد إعتمدت الجمعية العامة المنعقدة فى 21 إبريل 2022 قرار المجلس بالتوزيع النقدى على المساهمين دفعة واحدة بما يعادل 80 قرش للسهم الواحد و تحدد صرف الكوبون رقم (15) عن العمليات المنفذه حتى جلسة يوم 2022 / 6 / 12 و تم الصرف إعتباراً من 2022 / 6 / 15 عن طريق شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي وذلك من خلال (خدمة الصراف الآلى ATM) و منافذ الصرف التابعة لها .

استثمارات مالية فى شركات شقيقة: -

بلغ رصيد استثمارات مالية فى شركات شقيقة فى 31 ديسمبر 2022 مبلغ 2820000.00 جنيه ويتمثل فيما يلي: -

رصيد الإستثمار فى 2022/12/31	القيمة الاسمية للسهم	عدد أسهم المساهمة	نسبة % المساهمة	عدد الأسهم	رأس مال الشركة المستثمر فيها	الكيان القانونى	الإستثمار
جنيه	جنيه				جنيه		شركات مستثمر فيها عند التأسيس: -
1860000	100	72600	24	302500	30250000.00	ش.م.م.	شركة راقودة للخدمات
960000	100	9600	10.15	94600	9460000.00		



شركة الإسكندرية للخدمات الطبية " المركز الطبي الجديد - الإسكندرية " ش.م.م.
خاضعة لأحكام القانون 72 لسنة 2017 - سجل تجارى رقم 109223
رأس المال المرخص به 200 مليون جنيه مصرى - رأس المال المصدر 124,581,600 جنيه مصرى



						ش.م. ش.م. ش.م.	الطبية شركة وقاية للخدمات البيئية
--	--	--	--	--	--	----------------------	--------------------------------------

* الشركات المستثمر فيها شركات مساهمة مصرية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.